
King Saud University 1957

414
ش . س

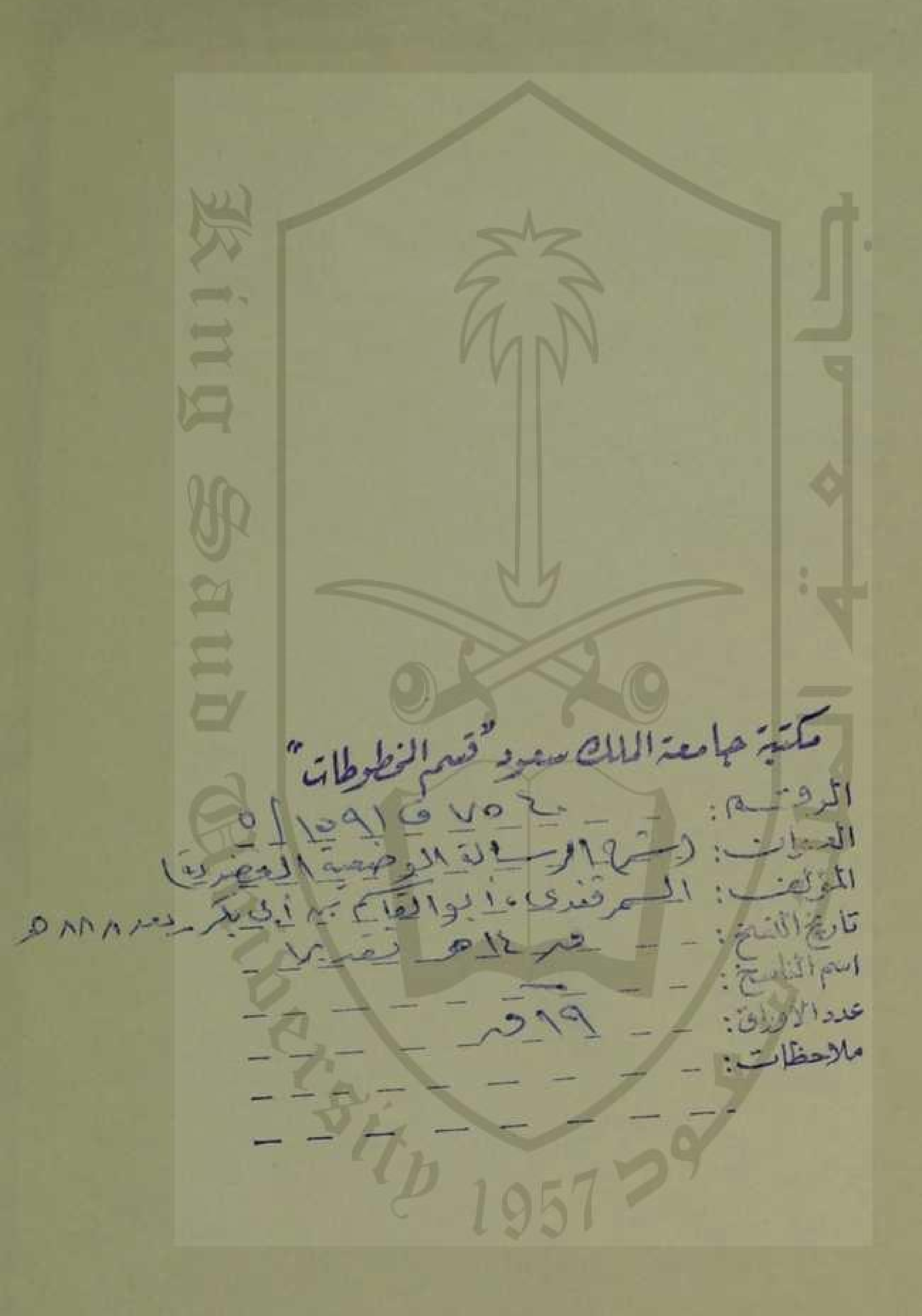
(شرح الرسالة الوضعية العضدية)، تأليف السمرقندي أبي القاسم بن أبي بكر - بعد ٨٨٨هـ . كتب في القرن الرابع عشر الهجري تقديراً .

١٩ ق ١٦ س ١٩ x ١٣ سم

نسخة حسنة حديثة ، خطها نسخ واضح ، طبع بمصر سنة ١٣٢٩هـ ، بأوله أنه شرح على القوشجي على العضدية .

٧٥٤٠

الأزهرية ٤ : ٥٤ معجم المؤلفين ٨ : ١٠٣
أ - الصرف والوضع ، اللغة العربية أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - شرح أبي الليث السمرقندي على الرسالة الوضعية .



لصاحبه الفقير المحتاج الى رحمة ربه الغني
سليمان بن [illegible]

[illegible]

[illegible]

١٢٠٨

[illegible]

[illegible]

وبه نستعين هذا كتاب مولانا خوجه علي قنبجي على العضدية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص الانسان بمعرفة اوضاع الكلام ومبانيه
وجعل الحرف في اصول كلمته وظرف في معانيه والصلوة على المشتق من
من مصدر الفضل والحكم الجامع من محاسن الافعال ومكارم الشيم
الموصول بالفاظ انواع السعدة والهدى المضمر في اشاراته اضاف
الحكم والتقى محمد المذكور اسمه في التوريت والانجيل وعلى اله مظهر الحق
ومبطل الاباطل ما ظهر النجم في العلم وما اشتهر النجم في العلم وبعد
لما شاع في الامصار وظهر ظهور الشمس في النهار الرسالة
العضدية افادها المولى الامام المحقق والفاضل المدقق خاتم المجتهدين
عضد الحق والدين اعلى درجته في اعلى العليين وكانت مشتملة
على مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة مع غاية الايجاز ونهاية
الاختصار ولم يكن له بد من شرح لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا
احصيها ويبلغ في التبيين المرام وتحقيق المقاصد اقصاها اردت
الخوض في تتميم هذا المرام على وجه يكشف عن وجوه خرائده اللثام
مع جمود القريحة وكلال الطبيعة تحفة للحضرة العلية الاعم



الاعظم والقهرمان الاكرم ظل الله تعالى على الانام فاتح انوار الانعام
والاكرام الذى اشتاقت تيجان السلطنة لاهامته وباهت حلل
الامامة على قامته الفائز بالحكمتين العلمية والعملية الحائز للرياستين
الدينية والدنيوية اشرف السلاطين فى الاصل والنسب واحقهم
فى الفضل والادب فياض سجال النوال على الخلائق وهاب جلائل
النعم والدقايق ما نوال الغمام وقت الربيع كنوال الامير يوم سخاء
فنوال الامير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء المؤيد بتايد الملك
العليم مغيث الدولة والدنيا الامير عبد الكريم لا زال رقاب الامم
خاضعة لاوامره واعناق الخلائق ممتدة نحو مراسمه وهذه دعاء وقد
تلقاه ربنا بحسن قبول قبل ان رفع الصوت فان وقع فى حيز الهـ
القبول والرضاء فهو غاية المقصود ونهاية المبتغى والله الميسر
الامال وعليه التوكل فى جميع الاحوال قال المص رحمه الله تعالى
بعد التسمية هذه فوائد المشار اليه بهذه العبارات الذهنية
التى اراد المص كتابتها وبيان اجزائها نزلت منزلة المشخص المشاهد
المحسوس فاستعملت فيها كلمة هذه الموضوعة لكل مشار
اليه محسوس والفائدة فى اللغة ما حصلته من علم او مال
مشتقة

مشتقة من الفيد بمعنى استحداث المال والخير وقيل اسم فاعل
من فادته اذا اصبت فواده وفى العرف المصلحة المترتبة على
فعل من حيث هى ثمرته ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها
من طرف الفعل تسمى غاية له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل
بالفعل تسمى غرضا ومن حيث انها باعث للفاعل على الاقدام
على الفعل وصدور الفعل لاجلها تسمى علة غائية فالفائدة
والغاية متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار كما ان الغرض
العلة الغائية ايضا كذالك لان الحيثيتين متلازمان ودليل
اعتبار كل حيثية فيما اعتبر فيه اضافتهم الغرض الى الفاعل دون
الفعل والعلة الغائية بالعكس فالاولان اعم من الاخيرين
مطلقا اذ ربما يترتب على الفعل فائدة لا يكون مقصود الفاعل
واما حمل الفائدة على ما اشير اليه بهذه فحقيقة عقلية لغة وعرفا
اذ العبارات فى انفسها فائدة اما باعتبار اللغة فظاهر واما
باعتبار العرف فلانها مصلحة يترتب على تصحيح حروفها
واخراجها عن محلها ويجوز ان يكون مجازا فى الاسناد باعتبار
ان لتلك العبارات مدخلها فى حصول الفائدة لتشمل اما

خبر بعد خبر او حال او صفة لفائدة والمراد تشتمل اشتمال الكلام
على الاجزاء على مقدمة وتقسيم وخاتمة وجه الترتيب تما يذكر في
هذه الرسالة من العبارات اما ان يكون لافادة المقصود او لافادة
ما يتعلق به اذا الخارج عنهما لا يذكر فيهما فان كان الاول فهو التقسيم
وان كان الثاني فان كان ذلك التعلق تعلق السابق باللاحق اي
التعلق من حيث الاعانة في الشروع على وجه البصيرة فيها فهو المقدمة
وان كان تعلق اللاحق بالسابق اي من حيث زيادة التوضيح
والتكميل فهو الخاتمة والمقدمة في اللغة ماخوذة اما من قدم اللازم
او المتعدي وفي الاصطلاح عبارة عما يتوقف عليه الشروع في العلم
والمناسبة ظاهرة لتقدمها في الذكر او لتقديمها الطالب في الشروع
في المقاصد بالذات او بالواسطة والمراد بالمقدمة ههنا المعاني
المخصوصة او العبارات المعينة فلا بد من اعتبار التجوز بان يكون
من قبيل اطلاق الكلي على بعض جزئياته او اطلاق اسم المدلول
على بعض ما دل عليه وما وقع في بعض النسخ على مقدمة وتنبيه
وتقسيم وخاتمة فهو سهو من قلم الكاتب اذ التنبيه من المقدمة
فلا معنى لعده جزءا مستقلا المقدمة مبتدا خبره هذه المذكور

فيه

فيه او بالعكس واما جعل مجموع هذه العبارات التي بعدها الى
قوله التقسيم خبرا لها فغير مناسب في امثال هذه المقام تامل ولما
كان معرفة اقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعمومه وبعقل
الموضوع له كذلك مما يتوقف عليه المقصود كما يظهر لك بعد ذلك بدأ
في المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار وقال اللفظ قد يوضع
لشخص بعينه اعلم ان اللفظ في اصل اللغة مصدر بمعنى الرمي
فهو بمعنى الملفوظ فيتناول ما لم يكن صوتا وحرفا وما هو حرف وا
حد او اكثر مهملا او مستعملا صادرا من الفم او لا لكن خص في
عرف اللغة بما صدر من الفم من الصوت المعتمد على المخارج حرفا
واحدا او اكثر مهملا او مستعملا فلا يقال لفظة الله بل
كلمة الله وفي اصطلاح النحاة ما من شانه ان يصدر من الفم
من الحروف واحدا او اكثر او تجري عليه احكام اللفظ كا
العطف والابدال فيندرج فيه كلمات الله تعالى وكذا الضماير التي
يجب استتارها وهذه المعنى اعم من الاول والمراد ههنا واللام
فيه اما للجنس من حيث حصوله فقط او من حيث حصوله
في بعض افراده اعني العهد الذهني او لحصة معينة من جنس

مطلق اللفظ وهي الموضع منه اعني العهد الخارجي وح يجب
ان يحمل قوله يوضع على العدول عن الماضي على المضارع اما
لاستحضار الصورة لنوع غرابة او لتأخر اللفظ بالنظر الى الذات
فاذا تمهد هذا فنقول اقسام اللفظ الموضع من حيث تشخص المعنى
وعدمه وخصوص الوضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم العقلي
ابتداء اربعة لان المعنى اما متشخص او لا وكلا التقديرين فا
الوضع اما خاص او لا فالاول ما يكون موضوعا لمتشخص باعتبار
تعقله بخصوصه ويسمى هذا الوضع وضعا خاصا الموضع له
خاص كما اذا تصورت ذات زيد ووضعت لفظه بازائه والثاني
ما وضع لمتشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه بل بامر عام يسمى
ذلك الوضع وضعا عاما الموضع له خاصا كاسماء الاشارة على
ما سيجيء وهذا التقسيم ان يكون معناه متعددا والثالث ما
وضع لامر كلي باعتبار تعقله كذلك اي على عمومه ويسمى هذ
الوضع وضعا عاما الموضع له عام كما اذا تصورت معنى الحيوان
الناطق ووضعت لفظ الانسان بازائه والرابع ما وضع لكلي با
عتبار تعقله بخصوصية بعض افراده وهذا القسم مما لا وجود

له

له بل حكموا باستحالته لان الخصوصيات لا يعقل كونها مرآة
لملاحظة كلياتها بخلاف العكس واكتفي بذكر القسمين
من تلك الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم
تعلق الغرض به فيما هو المقصود الاصلي من تلك الرسالة وهو
تحقيق معنى الحرف والمضمر واسم الاشارة والموصول والاول
وان كان كذلك الا انه لما شارك الثاني في تشخص المعنى تعرض له
لمزيد توضيح صاحبه وقوله بعينه يحتمل ان يكون صفة كاشفة
لمتشخص ويحتمل ان يكون في مقابلة قوله بامر عام اي قد يوضع
اللفظ لمتشخص باعتبار تعقله بعينه وشخصه و يوضع باعتبار
امر عام اي باعتبار تعقله بامر عام وذلك اي الوضع لمتشخص
باعتبار امر عام مشترك بين يتحقق بان يعقل امر عام مشترك بين
المتشخصات ثم يقال هذا اللفظ موضع لكل واحد من هذه المتشخصات
بخصوصه اي يعين اللفظ بازاء كل واحد من افراده المتشخصة
سواء كان ذلك الامر العام من ذاتياتها كما في معاني الحروف او من
عوارضها كما في المضمرات واسماء الاشارة وذلك الامر العام
ملحوظ باعتبار كونه مرآة لملاحظة تلك الافراد التي هي المسميات

الموضع لكلّ منها اللفظ وليس ذلك الامر العام موضوعا كما توهمه
وبعض الافاضل في الضمائر والموصولات وغيرهما وانّما عبّر عن ذلك
التّعيين الذى هو الوضع حقيقة بالقول اذ به يظهر ذلك
التّعيين غالبا وانّما قيّد بالحيثيّة بقوله بحيث لا يفاد ولا يفهم
منه الّا واحد بخصوصه دون القدر المشترك لئلّا يتوهّم انّ ما
وضع له اللّفظ ههنا مفهوم كلّ واحد من افراد ذلك الامر
المشترك حتّى يستعمل فيه ويفاد ويفهم هو منه فانّ ذلك
باطل بل المقصود انّ الموضع له والمستعمل فيه هذا المتشخّص
من افراده على حدة وهذا كذلك دون القدر المشترك حال
من قوله واحد بخصوصه اى متجاوز عن القدر المشترك فانّه
غير مفاد وغير مفهوم منه بطريق الاستعمال فيه بحسب
الوضع فلا يقال هذا مثلا ويراد به الامر العام الذى هو
مفهوم المشار اليه المفرد المذكر واذا كان كذلك فتعقل الواضع
ذلك المشترك آلة للوضع ووسيلة الى حصوله لا انّه لا
اى المشترك الموضوع له قوله انه بتقدير اللام معطوف على
الخبران قرئ فتعقل مصدرا وان قرئ على صيغة الماضى

المجهول

المجهول من الثلاثى المجرّد فالة منصوب على الحاليّة ولانّه
عطف عليه فالوضع كلّى والموضوع له متشخص كما
قرّرناه وذلك اى اللّفظ الموضع لتشخص باعتبار امر عام
مثل اسم الاشارة نحو هذا نزل ذلك الامر الكلّى منزلة
المشار اليه المعيّن لكمال التّميز الحاصل بالبيان السّابق
فاستعمل فيه ذلك الموضوع للاشخاص فانّ هذا مثلا هو
موضوع ومسمّاه اى معناه المشار اليه المتشخّص اى كلّ
واحد من افراد مفهوم المشار اليه مطلقا والمتشخّص صفة
لكلّ واحد من حيث انّه المراد بالمشار اليه ههنا ولا يجوز ان
يكون صفة للمشار كما لا يخفى على ذى مسكة قوله موضوع
فى بعض النّسخ بتاء التأنيث على انّه خبر هذا بتأويل اللفظة
او الكلمة وفى بعض آخر باضافة الضمير على انّه من قبيل
الاسماء ومسماه حينئذ بيان له قوله بحيث لا يقبل الشركة
تأكيد لما يستفاد من المتشخص يعنى انّ مفهوم هذا
ما صدق عليه المشار اليه المتشخص الذى لا يقبل الشركة
لا مفهومه الذى يقبل الشركة والحاصل انّ معنى لفظ

هذا كل مشار اليه مفرد مذكر مشخص لوحظ بامر عام
وهو مفهوم المشار اليه المذكر والمفرد الصادق على هذا
المشار اليه المشخص وعلى ذلك الاخر كما اذا حكمت على
كل رومى بانه ابيض بهذا العنوان فقد لاحظت جميع
المشخصات الروميين من زيد وعمرو وغيرهما بامر عام وهو
الرومى وحكمت عليه بانه ابيض تنبيه لفظ التنبيه
يستعمل فى مقامين احدهما ان يكون الحكم المذكور بعده
بديهيا والثانى ان يكون معلوما من الكلام السابق وههنا
الحكم بديهى اولى اذ تصور طرفيه مع الاسناد يكفى فى
الجزم بالنسبة وليس ما ذكره استدلالا بل تنبيه بذكر
فى صورة الاستدلال والبديهيات قد ينبه عليها ازالة
لما قد يكون فى بعض الاذهان القاصرة من الخفاء ما هو من
هذا القبيل اى ما صدق عليها اللفظ الموضوع لمشخصات
باعتبار انه راجعها الى امر عام لا يفيد التشخص الا بقرينة معينة
لان وجه افادته الواحد من تلك المشخصات بعينه ليس الا
وضعه له وهو لا يختص به لاستواء نسبة الوضع الى المشخصات

المسماة

المسماة اى لاشتراك الكل فى تلك فلا بد فى افادة التعيين من امر
ينضم اليه به يحصل ذلك التعيين وهو المعنى بالقرينة فان قيل
ما هو من هذا القبيل والالفاظ المشتركة سيان فى عدم
افادته المعنى الموضوع له بدون القرينة وتعدد المعنى المو
ضوع له فما الفرق بينهما قلنا الفرق لزوم التعيين فى
المعنى وعدمه ووحدة الوضع وتعدده فان قلت اللفظ
بحسب استعماله فى معناه الحقيقى لا يحتاج الى قرينة دون
المعنى المجازى على ما هو المقرر فكيف حكمت بالاحتياج
قلنا المراد بما ذكره ما هو اللفظ الموضوع لمعنى يكفى فى
صحة استعماله فى معناه كونه موضوعا لذلك المعنى الحقيقى
ولا يحتاج الى القرينة لمجرد الاستعمال بخلاف المجاز فانه
يحتاج الى القرينة لمجرد ذلك لتصرف عن ارادة المعنى الحقيقى
الذى وضع اللفظ للاستعمال فيه واحتياج القرينة فيما
نحن فيه وفى المشترك لدفع مزاحمة المعانى الحقيقية وفهم
المراد لا للاستعمال فيه ولما فرغ من المقدمة شرع فى المقصود
فقال التقسيم مبتدا او خبر على ما مر والمحذوف هو المذكور

ومعنى التقسيم هو ضم قيدين او اكثر الى عام ليصير ذلك
العام بانضمام كل قيد قسما مباينا للقسم الآخر او غير مباين
له باعتبار تنافي القيود او تخالفها فقط والمتبادر بحسب العرف
هو اعتبار التباين وما نحن فيه من هذا القبيل وحاصله
مجملا تقسيم اللفظ باعتبار مدلوله اولا الى قسمين ما هو
مدلوله كلي وما هو مدلوله متشخص وتقسيم القسم الاول
منه الى اسم جنس ومصدر والى مشتق وفعل وتقسيم
الثاني الى العلم والحرف والضمير واسم الاشارة والموصول
على وجه ينضبط به تلك الاقسام فان تحقيقها من مزالق
الاقدام اللفظ اي الموضوع مدلوله اي المعنى الموضوع له
فان الحاصل في العقل من حيث حصوله فيه يعبر عنه
بهذه العبارة ومن حيث انفهامه مطلقا يسمى مفهوما
ومن حيث انفهامه بانفهام غيره مدلولا ومن حيث وضع
اللفظ بازائه موضوعا له ومن حيث القصد اليه من اللفظ
افادة منه معنى اما كلي او متشخص لان مدلوله اما ان يمتنع
من فرض صدقه وحمله على متعدد فهو المتشخص ويسمى
جزئيا

٧

جزئيا حقيقيا او لا يمتنع كذلك وهو الكلي فان قيل
هذا التقسيم فاسد لان الالف واللام في اللفظ ههنا للا
ستغراق فمعناه حينئذ كل لفظ موضوع لمعنى اما مدلوله
كلي او متشخص ولا شك ان مورد القسمة هو اللفظ الموضوع
لمعنى فنقول مورد القسمة اللفظ الموضوع وكل لفظ كذلك
فمدلوله اما كلي او متشخص فمورد القسمة اما من القسم الاول
او من الثاني فان كان الاول لا يشمل الثاني وان كان الثاني
لا يشمل الاول قلنا معنى قولنا كل لفظ اما كذا او كذا ان كل
فرد من افراده متصف باحد هذين الوصفين على سبيل الا
نفصال فمورد القسمة غير مندرج في هذه القسمة لانه نفس
مفهوم هذا اللفظ وما قيل في امثال هذا المقام من ان ٢ الاقسام ٢الانقسام الى
لازم للمقسم والمقسم لازم للاقسام ولازم اللازم لازم لذلك الشيء
فيلزم لزوم الانقسام الى الاقسام لكل منها ويلزم انقسام الشيء
الى نفسه ومقابله وانه باطل فيكون هذا التقسيم باطلا
كامثاله فالجواب عنه ان الانقسام المذكور لازم للمقسم بحسب وجوده
الذهني والقسم لازم لاقسامه لا من تلك الحيثية بل من حيث

حصوله العينى ولازم الشيء باعتبار لا يلزم ان يكون لازما
لملزومه باعتبار آخر كالكلية اللازمة لمفهوم الحيوان اللازم
لزيد مثلا والاول اى اللفظ الذى مدلوله كلى اما ذات
اى الذى مدلوله ذات او يقال بالتجوز باطلاق اسم الذات
والحدث على ما يدل عليهما من اللفظ وحينئذ يستقيم
قوله وهو اسم الجنس كرجل او حدث وهو المصدر انما اخر
المصدر عن اسم الجنس ليبتنى التقسيم الى الفعل والمشتق
عليه فكانه قال اللفظ الذى مدلوله كلى ومدلوله اما حدث
وحده او غير حدث وحده او مركب منهما والمراد بالذات
ههنا ما لا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره منسوبا باحدهما
الى الآخر وبالحدث امر قائم بغيره يعبر عنه بالفارسية بما آخره
دال ونون كالضرب او تاء ونون كالقتل فيخرج معنى السواد
والبياض لعدم التعبير ومعنى الجيد والمنوال لعدم القيام بالغير
ومعنى اختصاص الناعت بالمنعوت او التبعية فى
التحيز اى الاشارة الحسية كما فى الماديات او العقلية كما فى المجردات
ولما كان اعتبار التركيب بينهما من غير اعتبار النسبة لا يفيد
اختصاص

اختصاص ذلك المركب بما اعتبر فيه مع الطرفين
نسبة فعبر عنه بقوله او نسبة بينهما لانها السبب فى وضع
اللفظ بازاء ذلك المركب وذلك اى النسبة والتذكير
باعتبار المذكور والمركب المشتمل عليها اما ان يعتبر نسبته
من طرف الذات وهو المشتق او يعتبر من طرف الحدث وهو
الفعل فان قيل المراد من الذات غير الحدث وحده كما مر
وهو يتناول القسم الثالث قلنا قيد وحده متعلق
بغير الحدث لا بالحدث الداخل عليهما عليه لفظ الغير
فلا اشكال حينئذ والانقسام الى الاربعة استقرائى وان
كان مرددا بين النفى والاثبات بحسب المآل وراجعا الى
تقسيمات ثلثة فلا يضر ارسال القسم الاخير واحتمال انقسام
بعض الاقسام الى اقسام مندرجة تحته لا يمنع الانحصار كا
الفعل والمشتق فان كلا منهما ينقسم فالمشتق ينقسم بالثلثة ٢ يقال م
فالمشتق اما ان يعتبر فيه قيام ذلك الحدث به من حيث
الحدوث وهو اسم الفاعل او الثبوت وهو الصفة المشبهة
او وقوع الحدث عليه وهو اسم المفعول او كونه الة لحصوله

وهو اسم الالة او مكانا وقع فيه وهو ظرف المكان او زمانا
وهو ظرف الزمان او يعتبر قيام الحدث به على وصف الزيادة
على غيره وهو اسم التفضيل وكذلك الفعل ينقسم باعتبار
الزمان الى الماضى والمستقبل والحال وباعتبار الطلب الى الامر
وغيره والثانى اى اللفظ الموضوع لمعنى مشخص فالوضع اى
وضع اللفظ لذلك المشخص اما مشخص ايضا بان يكون
الموضوع له مشخصا واحدا لوحظ بخصوصه اى بما
يعنيه او كلى اى عام بان يكون الموضع له كلا من المشخصات
لوحظت اجمالا بامر كلى يعمها صدقا والاول اى اللفظ
الموضوع لمشخص وضعا خاصا العلم اى الشخصى واما
العلم الجنسى فخارج عن مورد القسمة اذ معناه كلى
والثانى اى اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما اقسام اربعة
الحرف والمضمر واسم الاشارة والموصول ووجه الحصر
فى هذه الاقسام ان مدلوله اما ان يكون معنى فى غيره اى
حاصلا فى متعقله متعلقه يتعين بانضمام ذلك الغير اليه
بمعنى انه لا يتحصل فى الذهن ولا فى الخارج بنفسه بل
يتحقق

يتحقق بانضمام متعلقه اليه ويتعقل بتعقل يتعقل اليه بتعقله
وهو الحرف كمن والى او لا يكون كذالك بان يكون معنى
حاصلا فى نفسه متحصلا بدون انضمام امر اليه واذا
عرفت ان الالفاظ الموضوع لمشخصات وضعا عاما يحتاج
حين استعمالها الى قرينة لافادة التعيين فالقرينة ان
كانت فى الخطاب يعنى المخاطبة فيتناول ضميرى
المتكلم والغائب فالضمير كانا وانت وهو فان ما يفيد
ارادة التعيين منها من القرينة انما هو الخطاب الذى هو
توجيه الكلام الى حاضر وان كانت تلك القرينة فى غيره
اى غير الخطاب فاما حسية بان يشار الى المراد بذلك
اللفظ بعضو من الاعضاء المحسوسة وهو
اسم الاشارة كهذا وذلك فان المعين بما يراد منهما من المعنى
المعين انما هو هذا او عقلية بان اللفظ الذى هو المعين
عند المخاطب باعتبار تعينه بنسبة مضمون جملة اليه
معهود بين المتكلم والمخاطب انتسابه اليه وهو الموصول
كالذى والتى فان المعين للمراد من كل منهما انتساب

مضمون صلته اليه المعلوم قبل اقترانها به المعهود لهما
كقولك لمن سمع انه جاء واحد من بغداد الذى جاء من
بغداد رجل فاضل مشيرا بنسبة مضمون هذه الجملة الى
هذا المعين عند المخاطب باعتبار تعينه عنده ولا يخفى
ان هذه الاشارة لا توجب التعين الا بانضمام امر خارجى
مع تلك النسبة كاختصاص مضمون الصلة مثلا فيما اشير
اليه بهذه النسبة كما سيجىء تحقيقه ولقائل ان يقول لكون
الحرف وضميرى المتكلم والمخاطب موضوعة لمتشخص ظاهر
واما ضمير الغائب فقد يعود الى مفهوم كلى ولفظه
هذا قد يشار به الى الجنس وكذا الذى مثلا قد يراد به كلى و
وقد اجيب عن الاشارة الى الجنس بانها مبنية على
جعله بمنزلة الشخص المشاهد وكذا فى الموصول واما
ضمير الغائب فالظاهر ان لفظة هو موضوعة للجزئيات
المندرجة تحت مفهوم الغائب المفرد المذكر سواء كانت
جزئيا حقيقية او اضافية كما يجىء تحقيقه واعترض بان هذه
القسمة اى قسمة اللفظ الموضع المتشخص وضعا عاما
الى

الى تلك الاقسام الاربعة غير حاصرة لجواز ان يكون ههنا
لفظ وضع بامر عام لكل من الافراد المتشخصة ولم يكن قرينة
احدى الثلث المذكورة كاسماء حروف المبانى كالالف والباء
وكذا لفظ التعيين واسامى الكتب كالكافية والشافية ولما
كان الاقسام تشترك فى شيء وتمتاز فى شيء آخر اراد ان يشير
الى ما به الاشتراك وما به الامتياز فوضع الخاتمة لاجل هذا
فقال الخاتمة تشتمل الظاهر ان يقول وتشتمل بالعطف
لتكون مبتداء محذوف الخبر اى هذه التى نذكرها او با
لعكس ويحتمل ان يكون تشتمل حالا من المبتداء او من
ضميره فى الخبر فلا يحتاج الى الواو مع بقاء النظام قوله
على تنبيهات يحتمل ان يراد بها الالفاظ اى الخاتمة على
تشتمل على كل منها ويحتمل ان يراد بها المعانى فتكون
الالفاظ مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف
فلا يلزم اشتمال الشىء على نفسه ولما كان ما فيها:
من الاحكام علم مما تقدم اطلق التنبيهات عليها الاول اى
التنبيه الاول الثلثة اى الضمير واسم الاشارة والموصول

نشترك فى ان مدلولاتها ليست معان فى غيرها يعنى معانى
هذه الثلث مشتركة بان كلا منها بتمامها معنى فى نفسه
ملحوظ قصدا مستقل بالمفهومية وصالح للحكم عليه
وبه وان كانت تلك المدلولات تتحصل بالغير اى
ليس كل من تلك المدلولات متحصلا فى العقل بحسب
فهمه مما وضع بازائه الا بانضمام قرينة اليها من الخطاب
او الاشارة حسا او عقلا فهى اسماء لا حروف اى اذا
كانت معانيها بتمامها مستقلة بالمفهومية فهى اسماء
لا حروف لان الاسما ما يكون تمام معناه معناه كذلك التنبيه
الثانى الاشارة العقلية لا تفيد التشخص هذا اشارة
الى الفرق بين الموصول وبين الضمير واسم الاشارة بان
الموصول مع القرينة التى هى الصلة لا تفيد التشخص و
علل ذلك بقوله فان تقييد الكلى بالكلى لا يفيد الجزئية
اما كون القيد كليا فظاهر نظرا الى مجرد الصلة لا يدل
الا على انتساب مضمون جملة الى ذات ما من غير تعين
واما اعتبار كلية المقيد مع ان معنى الموصول متشخص

على

على ما قرر فمن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع من
الموصول وحده حين الاطلاق ليس الا الامر الذى هو آلة
لملاحظة المشخصات ولا شك انه كلى ايضا مقيد بمضمون
الصلة الذى هو كلى ايضا فلا يفهم السامع متشخصا
بخلاف قرينة الخطاب والحس كلا منهما يفيد التشخص
فيفهم السامع منهما ما يمتنع فيه الشركة فلذلك كانا
اى الضمير واسم الاشارة جزئيين وهذا اى الموصول كليا
وفيه بحث اذ المؤول موضوع للمشخص على ما حققه
وعدم فهم السامع المعين لا يوجب لكلية اللهم الا
ان يقال المراد ان الموصول عد كليا نظرا الى فهم السامع مع
من مجرد قرينة الصلة والاشارة العقلية مع قطع النظر
عن الاختصاص الخارجى لا ان الموصول كلى حقيقة والا
فلا يستقيم كلامه اذ القرينة المفيدة للتشخص المحتاج
اليها فى الاستعمال ان اعتبرت فلا فرق وان لم يعتبر
فلا فرق ايضا لعدم افادة الجزئية فى الكل لكن لما كان
المعتبر ظاهرا من القرينة هو مضمون الصلة حكموا بان

قرينة الموصول هي الصلة والاشارة العقلية المفهومة
منها والمصنف في هذه التفرقة على ذلك التنبيه الثالث علمت
من هذا اي مما سبق في مباحث التقسيم الفرق بين العلم
والمضمر حيث صرح بخصوص المعنى والوضع في العلم
وتعدد المعنى وعموم الوضع في المضمر وعلمت ايضا
فساد تقسيم الجزئي اليهما دون اسم الاشارة كما فعل بعضهم
ظنا اي بناء على ظن ان ذلك اي اسم الاشارة موضوع
لامر عام الا انه انما يتعين بقرينة الاشارة الحسية في استعماله
في معين دون اصل الوضع ومدلول الضمير يتعين بالوضع
الذي هو مناط الجزئية ووجه الفساد ما مر من ان التعين
فيه ايضا وضعي كالعلم والمضمر قوله اسم الاشارة حال
من ضمير اليهما اي متجاوزين اياه حيث لم يشمله الحكم
التقسيم وقوله ظنا مفعول له للتقسيم التنبيه الرابع
تبين لك من هذا اي من التقسيم المذكور ان معنى قول
النحاة الحرف ما يدل على معنى في غيره انه لا يستقل بالمفهومية
بان لا يكون ملحوظا قصدا وبالذات بل يكون ملحوظا
تبعا

تبعا وعلى انه وسيلة الى ملاحظة غيره وهذا المعنى لا
يتضح غاية الاتضاح الا بتمهيد مقدمة فنقول ان المعاني قد
تكون ملحوظة قصدا وبالذات وقد تكون ملحوظة
تبعا غير مقصودة بذاتها بل على انها آلة لملاحظة غيرها
مرآة لمشاهدة ما سواها وهي بالاعتبار الاول مستقلة با
لمفهومية والتعقل وصالحة لان يحكم عليها وبها وبالاعتبار
الثاني غير مستقلة بالمفهومية وغير صالحة للحكم عليها
وبها واستوضح ذلك من قولك قال زيد وقولك نسبة
القيام الى زيد فانت في الحالتين مدرك نسبة القيام اليه
لكنها في الحالة الاولى مدركة من حيث انها حالة بين
زيد والقيام وآلة لتعرف حالهما فكانها مرآة لمشاهدتهما
ولذلك لا يمكن لك ان تحكم عليها او بها واما في الحالة الثانية
فهي ملحوظة بالذات ومدركة بالقصد يمكنك اجراء
الاحكام عليها بانها من باب النسب والاضافات فهي على
الاول غير مستقلة بالمفهومية وعلى الثاني مستقلة بها
وهذا كما ان المبصر قد يكون مبصرا بالذات مقصودا

بالابصار وقد يكون مبصرا تبعا على انه آلة لابصار غيره كالمرآة
فانك اذا نظرت اليها وشاهدت ما ارتسم فيها من الصورة
فان قصدت الى مشاهدة الصورة فالمرآة في تلك الحالة
مبصرة ايضا لكنها غير مبصرة قصدا بل تبعا ولا يمكنك
ان تحكم عليها او بها كما يمكن للصورة وان قصدت الى
مشاهدة المرآة نفسها تكون صالحة لان تحكم عليها او بها
وتكون الصورة حينئذ مبصرة تبعا غير محكوم عليها او
بها فنسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى محسوساتها
واذا تمهد هذا فنقول معنى الابتداء معنى له تعلق بغيره كا
لسير مثلا فذلك المعنى اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات
كان معنى مستقلا بالمفهومية صالحا لان يحكم عليه كما
تقول الابتداء معنى اضافي او به كما تقول ما يبحث عنه
معنى الابتداء ويلزم منه ادراك متعلقه تبعا وبالعرض
اجمالا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ولك بعد
ملاحظة على هذا الوجه ان تقيده بمتعلق مخصوص
فتقول ابتداء سير من البصرة ولا يخرج بذلك عن الاستـ
الاستقلال

١٧

الاستقلال واذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين
السير والبصرة وجعله آلة لمعرفة حالهما ومرآة لمشاهدتهما
على هيئة الانضمام والارتباط كان معنى غير مستقل
بالمفهومية وغير صالح لان يحكم عليه او به وبهذا الا
عتبار مدلول لفظ من وهذا معنى ما ذكره ابن الحاجب في
الايضاح حيث قال المضمر في ما دل على معنى في نفسه
يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه
وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه ولذلك
قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي باعتبار حاصل في
غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه فقد
اتضح ان ذكر متعلق الحرف انما وجب ليتحصل معناه
في الذهن لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه وهو آلة لملا
حظته لا لان الواضع اشترط في دلالته على معناه الا
فرادي على ذكر متعلقه ولو لم يشترط ذلك لامكن فهم
معناه والحكم عليه وبه في نفسه فانه لا يرجع الى طائل
تحته وايضا فحيث لا دليل على هذا الاشتراط في الحرف

سوى التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وهو مشترك
بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة فالفرق الذى
ذكروه بان ذكر المتعلق في الحروف لاجل الدلالة وفي
تلك الاسماء لاجل تحصيل الغاية التى هى التوصل
تحكم بحيث واما بيان عموم الوضع فى كلمة من فهو ان
الوضع تعقل معنى الابتداء مطلقا وهو امر مشترك
بين الابتداآت المشخصة التى هى كل منها ملحوظة
تبعا ووضع لفظ من له اى لكل منها وقس على هذا
سائر الحروف بخلاف الاسم والفعل فان معنى الاسم
بتمامه مستقل بالمفهومية والفعل وان كان تمام
معناه غير مستقل بالمفهومية وغير صالح للحكم
عليه وبه الا ان جزء معناه اعنى الحدث مستقل
بالمفهومية والحاصل ان قائم مثلا يدل على حدث
وهو القيام ونسبة مخصوص بينه وبين فاعل اعنى
النسبة الحكمية الخبرية فانها ملحوظة من حيث انها
حالة بين الحدث وبين فاعله والة لتعرف حالهما

الا ان

الا ان احدهما متعين بدلالة اللفظ عليه والآخر وان كان
متعينا في نفسه بوجه وملحوظا بذلك الوجه والا لما
امكن ايقاع تلك النسبة لكن اللفظ لا يدل عليه
فلا يحصل هذا الجزء اى النسبة الحكمية الا بملا
حظة الفاعل فلا بد من ذكره كما هو حال متعلق الحرف
فالفعل باعتبار مجموع معناه غير مستقل بالمفهومية
فلا يصلح لان يحكم عليه بشئ نعم جزؤه اعنى الحدث
وحده ماخوذ في مفهوم الفعل على انه مسند الى شئ
آخر فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به وممتازا
عن الحرف ولم يبلغ الى مرتبة الاسم فان قلت لم
جعل النسبة التامة مضمومة الى المنسوب في جعل
المجموع مدلول لفظ الفعل ولم تضم الى المنسوب اليه
كذلك مع انها حالة بينهما ولا اختصاص لها
باحدهما قلت لعل السبب في ذلك ان النسبة قائمة
بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة
بالابن فان قلت كما ان مجموع الفعل والفاعل في مثل

قام زيد يستفاد منه نسبة غير مستقلة وطرفان
كذلك الصفة نحو قائم فلم جاز ان يكون الصفة محكوما
عليها او به بها دون الفعل اجيب بان النسبة في الفعـ
الفعل نسبة تامة متفردة بنفسها غير مربوطة
بغيرها اصلا والمقصود من التركيب افادة تلك النسبة
بخلاف الصفة فان النسبة المعتبرة فيها نسبة تقييدية
غير تامة لا تقتضي انفراد المعنى المعتبر عن العبارة فلذا
غيره وعدم ارتباطها به ولا يكون هي ايضا مقصودة
اصلية بالافادة من العبارة فلذا جاز ان يلاحظ جانب
الذات تارة فيحصل فتجعل محكوما عليها فلا تصلح
عليها ولا بها فان قلت ما ذكرتم من ان مجموع
الفعل وفاعله لا يصلح لان يكون محكوما بها ينافي ما
ذكره النحاة من ان المسند في قولنا زيد قام ابوه هو الجملة
الفعلية اجيب بان المقصود ههنا حكمان احدهما الحكم
بان ابا زيد قائم والثاني الحكم بان زيدا قائم الاب ولا شك
ان هذين الحكمين ليسا بمفهومين صريحا من هذا
الكلام

الكلام بل المقصود الاصلي احدهما والآخر يفهم التزاما
فان كان المقصود هو الاول فزيد في هذا الكلام باعتبار
مفهومه الصريح غير محكوم عليه ولا به بل هو القيام
المقيد بالاب الا ترى انك لو قلت قام ابو زيد واوقعت
النسبة بينهما لم يرتبط بغيره اصلا فلو كان معنى قام زيد
ابوه ايضا كذلك لم يرتبط بزيد ولم يقع خبرا عنه وثمة
تسمع من النحاة يقولون قام ابوه جملة وليس بكلام لتجريده
عن ايقاع النسبة بين طرفيها بقرينة ذكر زيد قبله و
ايراد الضمير الدال على الارتباط الذي يستحيل وجوده
مع الايقاع التنبيه الخامس قد عرفت مما سبق من الفرق
بين الفعل والمشتق ان ضاربا لا يرد على حد الفعل النحويين
حدوا الفعل بانه ما دل على معنى في نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلثة واورد عليه ان ضاربا يصدق عليه
هذا الحد وليس بفعل فالحد ليس بمانع فبما سبق من الفرق
بين الفعل والمشتق علم انه لا يرد فانه اي الفعل ما دل على
حدث ونسبة الى موضوع وزمانها على الحدث اولا ١٢ ان

اعتبر في مفهومه فضارب ليس كذلك لانه يدل على ذات
ونسبة الحدث اليها فالملحوظ اولا في الفعل الحدث وفي
في المشتق الذات ويحتمل ان يعود الضمير في قوله فانه
الى ضارب ويكون كلمة ما نافية التنبيه السادس و
يعلم اي مما سبق من التقسيم الفرق بين اسم الجنس وعلم
الجنس اعلم ان في اسم الجنس مذهبين احدهما وهو الا
كثر استعمالا انه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها و
يسمى فردا منتشرا ذهب اليه ابن الحاجب والزمخشري
والاخر انه موضوع للماهية من حيث هي هي كما ذهب اليه
المصنف رحمه الله في التقسيم ولا يخفى ان علم الجنس غير
مذكور في التقسيم فلا بد من تأويل لهذا الكلام وهو ان
الفرق الذي ذكره مبني على قول من يجعل اسم الجنس
موضوعا للماهية من حيث هي هي كما ان علم الجنس كذا
لك الا ان بينهما فرقا فان علم الجنس كاسامة وضع بجوهره
للجنس المعين فيدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة
للمخاطب متعينة عنده معهودة كما ان الاعلام
الشخصية

الشخصية تدل بجواهرها بحسب الوضع على ان تلك الا
شخاص معهودة متعينة لديه واسم الجنس كالاسد لا
يدل على ذلك التعيين بجوهره اصلا بل وضع لغير معين
من تلك الحقيقة ثم جاء التعيين وهو معنى فيه من خارج
بآلة من نحو اللام للتعريف فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس
وخارج من مفهوم اسم الجنس فلما دل التقسيم على ان اسم
الجنس موضوع للمعنى الكلي الذي هو نفس الحقيقة من
غير اعتبار التعيين وان معنى علم الجنس معلوم موضوع
للحقيقة باعتبار التعيين فيه اسند معرفة الفرق الى هذا
التقسيم الدال على مبنى الفرق فتامل التنبيه السابع الموصول
عكس الحرف هذا اشارة الى فرق آخر بين الموصول والحرف
يفهم التزاما من الفرق المذكور صريحا وهو استقلال المعنى
وعدمه فان الحرف يدل على معنى في غيره وتحصله وتعقله
بما اي بذلك الغير الذي هو اي معنى الحرف معنى فيه
والموصول عكس ذلك اذ معناه امر مبهم عند السامع يتعين
عنده بمعنى فيه اي بمفهوم الصلة الذي هو معنى فيه

اى فى الموصول وانما قيدنا الابهام بكونه عند السامع
لانتفاء الابهام فى المعنى المراد بالموصول بحسب الوضع
عند المتكلم التنبيه الثامن الفعل والحرف يشتركان فى انهما
يدلان على معنى باعتبار كونه نابتا بالغير هذا اشارة
الى علة امتناع الحكم على الفعل والحرف مستعملين فى معنا
هما وهى ان صحة الحكم على الشئ موقوفة على ثبوته فى
نفسه اى استقلاله بالمفهومية ليمكن اثبات غيره له
وكل واحد من مدلوليها غير مستقل بالمفهومية بل امر
ثابت للغير فمعنى من مثلا كما ذكر هو الابتداء الخاص الذى
يكون آلة لملاحظة الغير كالسير والبصرة ومعنى ضرب
هو ذلك الحدث المنسوب الى فاعل ما بحيث تكون النسبة
مرآة لملاحظة طرفيها وآلة لتعرفهما ومن هذه الجهة اى
من كون كل من مفهومى الفعل والحرف امرا غير ثابت فى
نفسه بل لغيره لا يثبت له الغير اى لا يثبت الغير لكل
منهما بل لا يثبتان لشيئ اصلا اذا كانا مستعملين فى معنا
هما وانما قيدنا بالاستعمال لئلا يهمص ينتقض بقولهم ضرب
فعل

فعل ماضى ومن حرف جر فان الالفاظ كلها من حيث انفسها
اى مقطوعا فيها النظر عن ارادة معانيها الموضوعة هى لها
مساوية الاقدام فى صحة الحكم عليها وبها ومنهم من قال ضرب
ومن مثلا فى تلك الصورة اسمان باعتبار دعوى وضع الا لفاظ
الموضوعة لمعان لانفسها ايضا فى ضمن ذلك الوضع وحيث
لا دليل لهم على تلك الدعوى الا ذكر اللفظ وارادة نفسه
لزم عليهم دعوى وضع المهملات فى مثل قولهم جسق
مهمل او ثلاثة احرف ولا يقدم عليها عاقل فضلا عن فاضل
ولقائل ان يقول فحينئذ لا يكون آمنوا فى قوله تعالى واذا قيل
لهم آمنوا اسما لانتفاء وضعه ولا فعلا لان المراد به لفظه
فلا يصدق قول النحاة ولا يتأتى الكلام الا فى اسمين او
فعل واسم والجواب ان المراد من قولهم ولا يتأتى الا فى
اسمين حقيقة او ما يقوم مقامها وآمنوا من حيث ارادة
نفس اللفظ به كالاسم مستقل بالمفهومية ولا بد من
اعتبار هذا التأويل على هذا التقدير لئلا يشكل ذلك
الحصر وتعريف الكلام والمبتدا اللهم الا ان يقال

ذلك الحصر و تلك التعريفات مبنية على اعتبار ما هو الشايع
فى الاستعمالات لا على اعتبار التوارد واذا كان معنى الفعل
والحرف كذلك فامتنع الخبر عنهما التنبيه التاسع
الفعل مدلوله كلى ولما ذكر فى التنبيه الثامن من جهة
الاشتراك بينهما ذكر فى التنبيه التاسع جهة الافتراق
اعلم ان الفعل باعتبار بعض معناه وهو الحدث كلى واما
باعتبار تمام معناه وهو الحدث ونسبته فى زمان معين
الى موضوع ما ففى كليته نظر بل هو باعتبار تمام معناه
كالحرف فكما ان لفظة من موضوعة وضعا عاما لكل
ابتداء معين خاص بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعة
وضعا عاما لكل نسبة للحدث الى فاعل ما بخصوصها
فجعله من اقسام اللفظ الموضوع لمعنى كلى غير مستقيم
ولما كان الحدث الذى هو جزء معنى الفعل مستقلا
بالمفهومية قد يتحقق فى ذوات متعددة صالحا للا
نتساب الى كل منها فجاز نسبته الى خاص منه اى من
كل واحد منها فيخبر به اى بالفعل باعتبار ذلك
الحدث

الحدث عن شئ وهو بهذا الاعتبار مسند دائما اذ قد
اعتبر فى مفهومه ذلك بحسب الوضع فلا يمكن جعله
مسندا اليه دون الحرف اذ تحصيل مدلوله اى تعقل
مدلول الحرف الذى هو تحصيل الذهنى انما يحصل له
اى بتبعية ما يحصل مدلول الحرف له من متعلقه
واذا كان غير مستقل فى التعقل والتحقيق فلا يعقل لغيره
فلا يكون مخبرا به كما لا يكون مخبرا عنه لذلك التنبيه العاشر
فى ضمير الغائب وفى كليته نظر فتامل وجه النظر ان
الضمير مطلقا سواء كان للغائب او للمتكلم او للمخاطب
موضوع لكل من المشخصات وضعا كليا عاما فقد علم منه
ان فى كلية ضمير الغائب باعتبار توهم وضع كل واحد من
افراده المفهوم كلى كوضع هو المفهوم الواحد الغائب المذكور
نظرا وفى بعض النسخ وفى كليته وجزئيته نظر ووجهه
ان كثيرا ما يكون المرجع اليه الضمير الغائب كليا كما يكون
جزئيا والحكم بانه فى احدهما مجاز بعيد لكثرته فالجزم بكليته
وجزئيته محل النظر فتامل والحق انه قد يكون كليا وقد

يكون كليا وقد يكون جزئيا والمصنف انما عدّه من الجزئيات
نظرا الى ان اكثر ائمة اللغة عدوا المضمرات مطلقا من
المعارف واعتبروا فيها الجزئية بناء على تعريفهم المعرفة بما
وضع لشئ بعينه التنبيه الحادى عشر المقصود من هذا ا
التنبيه الاشارة على تفرقة بين الاسماء تشابه الحرف فى التزام
ذكر المتعلق وذلك مثل ذو وفوق فان مفهومهما كلّى
لانهما بمعنى صاحب وعلو وان كانا لا يستعملان الا فى
جزئيين اضافيين بالنسبة الى معناهما الذى هو الصاحب
والعلو لعروض الاضافة فلا يكونان جزئيين بحسب الوضع
بل بمجرد استعمالهما فى الجزئيين الاضافيين اللذين قد
يكونان جزئيين حقيقيين وقد يكونان كليين كما تقول
الانسان ذو نطق وذو حيوة ولذا لا يصح ان يحمل على
الجزئية الحقيقية على ما يتبادر من المقابلة بالكلى فظهر
التفرقة بينهما وبين الحرف اذ معنى الحرف جزئى مشخص كما
بين التنبيه الثانى عشر لا يريبك اى يوقعك فى ريبة وشك
تعاور الالفاظ بعضها مكان اى تناوب بعضها مكان بعض
بعض

١٥٩

بعض وان قرئ بالضم فالمعنى تناوبها واقعا بعضها مكان
بعض على ان الجملة حال مؤكدة اذ المعتبر الوضع ختم الرسالة
بدفع ما عسى ان يخطر ببعض الاوهام وهو ان الحكم
بالكلية والجزئية والعلمية والموصولية وامثالها للالفاظ
انما هو باعتبار ما استعمل فيها من المعنى فاذا قلت مثلا جائنى
ذو مال واردت به زيدا فيحتمل ان يتوهم انه جزئى
لاستعماله فى الجزئى وكذا اذا انحصر فى بلدة حفظ التورية
فى زيد فقلت الذى حفظ التورية فى هذه البلدة حاضر
فربما يتوهم ان هذه الالفاظ اعلام شخصية لاتحاد
المراد من كل منها ومن العلم المشخص وجه الدفع ما
ذكر ان المعتبر فى الالفاظ حال الوضع والموضوع
له فى ذو مال كلى وان استعمل ههنا
فى مشخص فلا يكون جزئيا بخلاف زيد
فانه جزئى بوضعه لذلك المشخص
وكذا الحال فى مثل هذه
الصورة